Journal of Yarmouk Volume (21) Issue (1) October (15-10)(2023)

ISSN 2075-2954 (Print)
Journal of Yarmouk available online at
https://www.iasj.net/iasj/journal/239/issues
مجلة اليرموك تصدرها كلية اليرموك الجامعة

القدم والحدوث عند المعتزلة والأشاعرة

م.د . عثمان حازم احمد

تدريسي في كلية الإمام الاعظم (رحمه الله) الجامعة قسم أصول الدين

foot and occurrence
When the Mu'tazila and Ash'ari

M.D Othman Hazem Ahmed Al-Samarrai

Lecturer at the Great Imam College (may God have mercy on him)

University

Department of Fundamentals of Religion

Email / @gmail.com ١٩٧١٣٣٣othman

ملخص:

عنوان البحث: (القدم والحدوث عند المعتزلة والأشاعرة)أجمع المتكلمون على أن العالم حادث بعد أن لم يكن ، سواء في ذلك المعتزلة والأشعرية وغيرهم، وقد اهتم المتكلمون بهذه المسألة اهتماماً شديداً، وجعلوا إثبات حدوث العالم أصلا عظيماً من أصول الدين الإسلامي ، وعليه تنبني كثير من العقائد الإسلامية وتتناول الدراسة في موقف المتكلمين بوجه عام من هذه المسألة ، وتظهر أن جميع الفرق الكلامية تتفق على أنّ العالم حادث بعد أن لم يكن خلقه الله وأوجده من العدم ، مع تفاوت فيما بينها من حيث المناهج والمسالك التي اعتمدت عليها لدعم موقفها ، وقد ركزنا على فرقتين من الفرق الإسلامية وهما المعتزلة والأشعرية في هذه المسألة، وعليه فقد قسما الموضوع على مبحثين مع تمهيد، ففي المبحث الأول تعرضنا لآراء المعتزلة في مسألة القدم والحدوث وفي المبحث الثاني بيّنا آراء الأشاعرة فيها.

Research title:

(Antiquity and occurrence among the Mu'tazilites and Ash'aris)The speakers unanimously agreed that the world is created after it did not exist, whether in that Mu'tazila, Ash'ari and others, and the theologians paid great attention to this issue, and they made proving the existence of the world a great principle of the foundations of the Islamic religion, and on it many Islamic beliefs are based.The study deals with the position of theologians in general on this issue, and shows that all theological groups agree that the world is an accident after God did not create it and created it out of nothingness, with disparity among them in terms of the methods and paths that they relied on to support their position, and we focused on two groups of The Islamic sects are the Mu'tazila and the Ash'ari in this issue, and accordingly they divided the subject into two sections with a preamble.

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعديبحث المتكلمون في العالم باعتباره فعل الله وصنعه، أو باعتباره دليلا عليه تعالى ومن هنا اهتم المتكلمون بهذه المسألة اهتماماً عظيماً، حتى أن الأغلب منهم افتتحوا مصنفاتهم بذكر هذه المسألة وما يتصل بها .

أهمية البحث:

المتكلمون يجمعون على أن العالم حادث (الحادث فقد يطلق ويراد به ما يفتقر إلى العلة وإن كان غير مسبوق بالعدم كالعالم ، وقد يطلق على ما لوجوده أول وهو مسبوق بالعدم ، فعلى هذا يكون العالم إنْ سمي عندهم قديماً فباعتبار أنه غير مسبوق بالعدم ، وإنْ سُمّي حادثاً فباعتبار أنه

مفتقر إلى العلة في وجوده" . (الآمدي، كتاب المبين: ١٢٦) بعد أن لم يكن ، سواء في ذلك المعتزلة والأشعرية وغيرهم، وقد اهتم المتكلمون بهذه المسألة اهتماماً شديداً، وجعلوا إثبات حدوث العالم أصلا عظيماً من أصول الدين الإسلامي ، وعليه تتبني كثير من العقائد الإسلامية .

خطة البحث:

قسّمتُ الموضوع على مبحثين بيّنت في المبحث الأول آراء المعتزلة في مسألة القدم والحدوث ، وفي المبحث الثاني أوردتُ آراء الأشاعرة في هذه المسألة.ثم الخاتمة وقد أدرجت فيها أهم نتائج البحث.ثم المصادر والمراجع.

تمهيد:

حول مسألة القدم والحدوث وأنّ العالم قديم أو حادث، أشار أبو البركات البغدادي(هبة الله بن علي، ت:٥٦٠هـ) إلى الصراع بين أصحاب الاتجاهين، ورمي بعضهم بعضاً بالكفر والإلحاد، فقال : " ولأن مقالة الحدوث أقرب إلى الأذهان والأكثرية في تصور الخالقية والمخلوقية ، صار القائلون بها أكثر عدداً، ثم شهد لها من الخواص المعتبرين من شهد، فصارت مشهورة القبول ومقابلها شنيعاً، وشنع بعضهم على بعض، فسمى الحدثيون القدميين دهرية وصار من الأسماء الشنعة عند السامعين ، يعتقد الجمهور في معناها جحد الخالق المبدأ الأول ورفعه، وسمى القدميون الحدثيين معطّلة؛ لأنهم قالوا بتعطيل الله عن وجوده مدة لا نهاية لها في البداية " (البغدادي، المعتبر من الحكمة الإلهية: ٤٣/٣)وهناك عدد كبير من المتكلمين، يكاد ينقل إجماع المسلمين وأهل الملل على القول بحدوث العالم، فمن ذلك مثلا قول الشهرستاني(محمد بن عبد الكريم، ت:٥٤٨هـ) : " مذهب أهل الحق من أهل الملل كلها، أنّ العالم محدث ومخلوق، أحدثه الباري تعالى وأبدعه ، وكان الله تعالى ولم يكن معه شيء ووافقتهم على ذلك جماعة من أساطين الحكمة وقدماء الفلاسفة مثل طاليس وأنكساغوراس وأنكسيمانس ومن تابعهم من أهل ملطية ، ومثل فيثاغورس وأنبادوقليس وسقراط وأفلاطون من أثينية ويونان وجماعة من الشعراء والنساك، ولهم تفصيل مذهب في كيفية الإبداع واختلاف رأي في المبادئ الأول " نهاية الإقدام : ٥)ومن ذلك أيضاً قول الآمدي(علي بن محمد، ت: ٦٣١هـ): " وذهب أهل الحق من الإسلاميين وغيرهم من أهل الشرائع الماضين وجماعة من الحكماء المتقدمين، إلى أنّ كلّ موجود سوى الواجب بذاته فموجود بعد العدم، وكائن بعد أن لم يكن، وأنّ الحكم له بالمعية مع الواجب الأبدية واللازم السرمدية مما لا سبيل إليه، ولا معوّل لأرباب العقول عليه، بل الباري تعالى كائن ولا كائن ومتقدم بالوجود ولا موجود، وأنّ ما أبدعه لم يكن معه، بل هو المنفرد بالأبدية، المتوحد بالسرمدية، خالق الخلق بعد العدم، ومعيدهم بعد الرمم، إن الله على كل شيء قدير " (غاية المرام في علم الكلام: ٢١٦)ويظهر مما تقدم أن المتكلمين قد استقوا عقيدتهم في القول بحدوث العالم من القرآن الكريم، حيث عرض لقضية الخلق في كثير من سوره وآياته، وقد رأى المتكلمون أنّ الخلق الوارد في القرآن الكريم يعني الإيجاد والإحداث، أي إبراز الشيء من العدم إلى الوجود ، واستندوا في ذلك إلى كثير من آيات الكتاب العزيز التي شملت ألفاظاً كالخلق والفتق والإبداع وغيرها، وحملوها على الإيجاد من العدم.

ولما كانت المعتزلة والأشاعرة من أهم الفرق التي قالت بحدوث العالم، رأينا أنْ نجعل لكلّ فرقةٍ مبحثاً خاصاً.

المبحث الأول العالم بين القدم والحدوث عند المعتزلة

المطلب الأول: نظرة عامة:

يرى الكثير من الباحثين أنّ فرقة المعتزلة هم من أوائل الذين أثبتوا حدوث العالم بحدوث الأجسام، وأثبتوا حدوث الأجسام بحدوث ما يستلزمها من الأعراض، وقالوا : الأجسام لا تنفك عن أعراض محدثة، وما لا ينفك عن الحوادث أو ما لا يسبق الحوادث فهو حادث؛ لامتناع حوادث لا أول لها. وهذا ما يؤرخه ابن تيمية لظهور هذا المذهب عند المسلمين(ابن تيمية، منهاج السنة النبوية: ٢٢١/١)وقد ذكر أنّ أبا الهذيل العلاف(محمد بن محمد، ت:٢٣٥هـ) هو أول فيلسوف مسلم حاول حل المشكلة الطبيعية ولكن في ميدان عمل القدرة الإلهية في محيط أهم مقدور لها وهو العالم، والذي رآه متغيرا غير ثابت، فعالج مشكلة التغير بمذهب الجزء الذي لا يتجزأ، أو المذهب الذري، فالعالم عنده يتكون من عدد من الذرات أو الجواهر الفردة ، أو الأجزاء التي لا تتجزأ ، وهي بسيطة لا تركيب فيها، ويتصف هذا الجزء بأنّه لا طول له ولا عرض ولا عمق، ولا اجتماع فيه ولا افتراق، وعن طريق اجتماع الجواهر الفردة يحدث الكون وبانفصالها يحدث الفساد(ابن تيمية، منهاج السنة النبوية: ٢٢١/١، محمد جلال شرف، الله والعالم والانسان في الفكر الاسلامي: ١٨٢)ويؤكد هذا المذهب إثبات تناهي المخلوقات الحادثة، وأنّ لها كلاً وجميعاً وغاية ونهاية على خلاف الخالق، ويعتبر هذا القول معارضة صريحة لما سبقه من مذاهب تبنّت القول بقدم العالم، حيث تتحكم الآلية البحتة في مصدر الذرات، بينما المحرك لهذه الذرات عند العلاف هو الله تعالى، الذي يخلق الذرات ويتحكم بحركاتها ، وكل ذلك خاضع للإرادة الإلهية والعلم الإلهي المحيط بكل شيء(سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام:١٨٢)فالجوهر الفرد إذاً هو النظرية المشتركة بين المتكلمين، قال بها أغلب المعتزلة، ثم توسع فيها متأخرو الأشاعرة ووضعوها في صورتها الكاملة، واستخدموها للبرهنة على كثير من المشكلات الكلامية، كان أهمها البرهنة على حدوث

العالم، واعتبرت صيغة إسلامية لفكرة الخلق، تتصدى لنظريات اليونانيين في تفسير العالم الطبيعي(وجيه أحمد عبد الله، الوجود والعدم بين المعتزلة والأشاعرة:٢٠، محمد علي أبو ريان، تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام: ٢٥٤)أما النظّام(إبراهيم بن يسار، ت:٢٣١هـ) وهو من فلاسفة المعتزلة ومعاصر للعلاف، فلم يقبل فكرة الجزء الذي لا يتجزأ، وقال لا جزء إلا وله جزء ولا بعض إلا وله بعض ، ولا نصف إلا وله نصف، وإنّ الجزء جائز تجزئته أبدا، وزعم أنّه ليس بجزء من الأجزاء إلا ويقسمه الوهم إلى نصفين، أي بالقوة لا بالفعل(الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: ت:٣٢٤هـ) وهنا يطلع علينا النظّام بنظرية جديدة هي نظرية " الطفرة"(لغةً: الوثبة، والمراد هنا انتقال الجسم من أجزاء المسافة، الى أجزاء أخر، من غير أن يحاذى ما بينها، وقد يعبّر عنها بترك محاذاة الوسط. مجمع البحوث، شرح المصطلحات الكلامية:٢٠٠) ومؤداها أنّ الجسم قد يكون في مكان ثم يطفر منه إلى المكان السادس أو العاشر من غير مضي بالأمكنة المتوسطة بينه وبين العاشر، وتتفق فكرة الطفرة مع فكرته في الحركة أما الأجسام فكلها متحركة حتى في الوقت الذي نحسبها فيه ساكنة، ولذلك ذهب النظام إلى أنّ الله خلق الموجودات دفعةً واحدة على ما هي عليه الآن : معادن ونبات وحيوان وإنسان ، ولم يتقدم خلق إنسان خلق إنسان آخر حتى آدم نفسه أما التقدم والتأخر فلا يكون في وجودها أو حدوثها، وإنما في صدورها عن أماكنها ، أي أن الله أكمن(الكمون عند مثبتيه أن يبطن في الجسم الكون بأن ينفذ من ظاهر أجزائه الى بواطنها أو أن لا يظهر حكم الكون وإن كان موجودا في الجوهر فيرى ساكناً امتلأ مع أن الحركة فيه غير ظاهرة. (مجمع البحوث، شرح المصطلحات الكلامية: ٢٩٧) بعض الموجودات في بعض . فإذا جاء وقت ظهورها ظهرت أي حدثت لها حركة ، والحركة هي العرض الوحيد الثابت، والعالم عنده يتكون من أعراض هي أجسام لطيفة ، والله لا يعطي الناس القدرة على كل شيء من الأعراض سوى الحركة(الأشعري، مقالات الإسلاميين: ١٨/٢، محمد جلال شرف: ص/١٨٢، وجيه أحمد عبد الله، الوجود والعدم بين المعتزلة والأشاعرة: ٢٩)وفيما يأتي نتناول أنموذجاً من المعتزلة لبيان موقفهم من حدوث العالم ، وقد اخترت عبد الجبار الهمذاني لما له من منزلة عند المعتزلة ، " فقد انتهت إليه الرياسة في مذهب الاعتزال حتى صار شيخها وعالمها غير مدافع . وصار الاعتماد على كتبه ومسائله حتى نسخت كتب من تقدمه من المشايخ "(عبد الرحمن بدوي، مذاهب الإسلاميين: ٣٨٤).

المطلب الثاني: موقف القاضي عبد الجبار من حدوث العالم وقدمه :

يبرهن القاضي عبد الجبار على حدوث العالم منطلقاً من النقطة الأولى وهي أفعال الله، والتي تدل على وجوده تعالى، وإن كانت هذه القضية استدلالية ، فإنها تعتمد أيضاً على معرفة ضرورية أولية، وهي أنّ لكلّ فعلٍ فاعلاً وكل حادث له محدث، وهذا نعرفه من الضرورة المباشرة من أفعالنا أو أفعال الشاهد بصورة عامة، لذلك فالطريق إلى معرفة الله هو الأفعال من خلال قياس الغائب على الشاهد، فما دام الفعل لا بد له من فاعل على ما نرى في العالم الفيزيائي أو في الشاهد، فإنّ العالم لا بد له من محدث هو الله (القاضي عبد الجبار الهمذاني، المحيط بالتكليف :٣٦-٣٧، عبد الستار الراوي، العقل والحرية دراسة في فكر القاضي عبد الجبار المعتزلي: ٢٩٠)فبعد إثباته للأعراض وحدوثها ، وإثبات أنّها تحتاج لمحدث، يبين القاضي أنّ الاستدلال بالأجسام على الله تعالى أولى من الاستدلال بغيرها لوجوه :

أولها : إنّ الأجسام معلومة بالاضطرار على سبيل الجملة والتفصيل جميعاً ، وليس كذلك الأعراض .

وثانيها : إنّ العلم بكمال التوحيد لا يحصل ما لم يحصل العالم بحدوث الأجسام .

والثالث : إنّ الاستدلال بالأجسام يتضمن إثبات الأعراض وحدوثها ، وليس كذلك الاستدلال بالأعراض(القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، شرح الاصول الخمسة:٥٥)ثم يبين القاضي أنّ الطريق إلى معرفة حدوث الأجسام يكون بطرق ثلاثة :

أحدها : أنْ نستدل بالأعراض على الله تعالى، ونعرفه بتوحيده وعدله، ونعرف صحة السمع، ثم نستدل بالسمع على حدوث الأجسام.

والثاني: الاستدلال بالأعراض على الله تعالى ونعلم قدمه، ثم نقول: لو كانت الأجسام قديمة لكانت مثلا لله تعالى لأنّ القدم صفة من صفات النفس، والاشتراك في صفة من صفات النفس، يوجب التماثل ولا مثل لله تعالى فيجب أنْ لا تكون قديمة، وإذا لم تكن قديمة وجب أنْ تكون محدثة؛ لأنّ الموجود يتردد بين هذين الوصفين، وإذا لم يكن على أحدهما، كان على الآخر لا محالة .

أما الوجه الثالث : وهو الدلالة المعتمدة عند القاضي، ففيه يبين أنّ أول من استدل بها شيخه أبو الهذيل ، وتابعه باقي الشيوخ، وتحريرها هو أنْ نقول : إنّ الأجسام لم تنفكّ من الحوادث ولم تتقدمها، وما لم يخل من المحدث يتقدمه يجب أنْ يكون محدثاً مثله " (القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني ، شرح الأصول الخمسة: ٥٥)ومن هنا يرتّب القاضي براهينه على وجود الله بالاستدلال على الأجسام وحدوثها عبر أربع مسائل أطلق عليها " دعاوى " حرصاً منه على عدم قبوله المسلَّمات العامة دون مناقشتها، فهو يرفض أنْ يسميها إلا باسمها الدال على أنها قابلة للنظر والنقد، وأنّها ليست شيئاً يتسم بالبداهة أو الضرورة ، فالقاضي أطلق على مقدمات أدلته (دعاوى) زيادة في الحيطة والحذر، إذ علم أنّه من الممكن

دحض حجة يعتمد عليها بحجة أقوى منها ، فسماها (دعوى) قابلة للتمحيص وتقليب الرأي فيها ، ثم يحاول إثباتها – منطقياً – عن طريق افتراض معارضات حتى في أدق الأمور وأقربها إلى التسليم والاقتناع(عبد الستار الراوي، العقل والحرية دراسة في فكر القاضي عبد الجبار المعتزلي: ٢٩١).وهذه الدعاوى الأربع هي :

الأولى : إنّ في الأجسام معاني هي الاجتماع والافتراق والحركة والسكون

والثانية : إنّ هذه المعاني محدثة .

والثالثة : إنّ الجسم لم ينفك عنها ولم يتقدمها .

والرابعة : أنها إذا لم ينفك عنها ولم يتقدمها وجب حدوثه مثلها(القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني ، شرح الاصول الخمسة: ٥٥)أما الدعوى الأولى فقد استهدف القاضي من البرهان على صحتها، إبطال قول أصحاب الهيولى في قدم الأجسام، لذلك أثبت القاضي أنّ الأعراض المتغيرة بمعانيها الأربعة " الاجتماع والافتراق والحركة والسكون" تدل على حدوث الأجسام(أحمد علي زهرة ، بين الكلام والفلسفة عند الخوارج والمعتزلة: ١٨٤–١٨٥، عبد الستار الراوي، العقل والحرية دراسة في فكر القاضي عبد الجبار المعتزلي: ٢٩٢)والاستدلال عبر هذه الأعراض وأكوانها على خلق العالم يتبدى بأنّ الأجسام تشغل حيزا لأنّها ذات صفة " حجمية " مادية، لذلك فهي لا تخلو عن كونِها مجتمعة أو متفرقة، متحركة أو ساكنة . يقول القاضي : " وتحرير الدلالة على ذلك ، هو أنّ الجسم حصل مجتمعاً في حالٍ كان يجوز أنْ يبقى مفترقا والحال واحدة، والشرط واحد، فلا بد من أمر ومخصص له ولمكانه حصل مجتمعاً، وإلا لم يكن بأنْ يحصل على هذا الوجه أولى من خلافه، وليس ذلك الأمر إلا وجود معنى ، فإن قيل : ومن أين أنّ هذا الجسم حصل مجتمعاً في حال كان يجوز أن يكون مفترقا ؟ قلنا : هذا الحكم معلوم ضرورة في الأجسام الحاضرة التي اختبرناها وسبرناها ، وأما في الأجسام الغائبة فيعلم بالرد إلى الأجسام الحاضرة ، فنقول : إنّما وجب ذلك في هذه الأجسام لتحيزها ، والتحيز ثابت في الأجسام الغائبة ، فيجب أنْ يكون هذا الحكم ثابتاً هناك " (عبد الجبار الهمذاني، شرح الاصول الخمسة: ٥٦–٥٧، عبد الجبار الهمذاني ، المحيط بالتكليف: ٤١– ٤٣ .وأما الدعوى الثانية، وهي الكلام في حدوث الأعراض، والخلاف فيها مع أصحاب الكمون والظهور، "فإنّهم ذهبوا إلى قدم الاجتماع والافتراق، وقالوا: إنّ الاجتماع متى ظهر كمن الافتراق ، وإذا ظهر الافتراق كمن الاجتماع " (عبد الرحمن بدوي، مذاهب الاسلاميين: ٣٩٩/١).والقاضي يستدل على دعواه الثانية هذه بقوله : " وتحرير الدلالة على ما نقوله في ذلك هو أنّ العرض يجوز عليه العدم، والقديم لا يجوز أنْ يعدم، ولا يجوز أنْ يكون قديماً، وإذا لم يكن قديماً وجب أن يكون محدثاً؛ لأن الموجود يتردد بين هذين الوصفين، فإذا لم يكن على أحدهما كان على الآخر لا محالة، فهذه الدلالة مبنية على أصلين: أحدهما: إنّ العرض يجوز عليه العدم، والثاني: إنّ القديم لا يجوز عليه العدم(عبد الجبار الهمذاني ، شرح الاصول الخمسة: ٦٢، عبد الجبار الهمذاني، ، المحيط بالتكليف: ٥٨– ٦٢).

أما الأول ، فالدليل عليه هو " أنّ الجسم المجتمع إذا افترق فما كان فيه من الاجتماع لا يخلو : إما أنْ يكون باقياً فيه كما كان، أو زائلاً عنه لا يجوز أن يكون باقيا فيه كما كان وإذا كان زائلاً فلا يخلو: إما أنْ يكون زائلاً بطريقة الانتقال، أو بطريقة العدم، لا يجوز أن يكون زائلاً بطريقة الانتقال لأنّ الانتقال محال على الأعراض، فلم يبق إلا أنْ يكون زائلا بطريقة العدم على ما نقول " (عبد الجبار الهمذاني ، شرح الاصول الخمسة: ٦٢، عبد الجبار الهمذاني، ، المحيط بالتكليف: ٥٨– ٦٢)ثم يستدل القاضي على استحالة العدم في حق القديم قائلاً: " وأما الدليل على أنّ القديم لا يجوز عليه العدم، فهو أنّ القديم قديمٌ لنفسه، والموصوف بصفة من صفات النفس لا يجوز خروجه عنها بحال من الأحوال، وهذه الدلالة مبنية على أصلين: أحدهما أنّ القديم قديم لنفسه، والثاني أنّ الموصوف بصفة من صفات النفس لا يجوز خروجه عنها بحال من الأحوال، أما الذي يدلّ على أنّ القديم قديم لنفسه ، هو أنّه لا يخلو : إما أن يكون قديماً لنفسه أو بالفاعل أو لمعنى ، لا يجوز أنْ يكون قديماً بالفاعل ولا لمعنى ، فلم يبق إلا أن يكون قديماً لنفسه على ما نقوله فإن قيل : لم لا يجوز أنْ يكون قديماً بالفاعل؟ قلنا : لأنّ من حق الفاعل أنْ يكون متقدماً على فعله، وما تقدمه غيره لا يجوز أنْ يكون قديماً؛ لأنّ القديم هو ما لا أول لوجوده (عبد الجبار الهمذاني ، شرح الاصول الخمسة: ٦٤)ويذكر القاضي دليلا آخر على أنّ القديم لا يجوز أنْ يعدم فيقول : " وأحد ما يدل على أنّ القديم لا يجوز أنْ يعدم هو أنّ القديم باق والباقي لا ينتفي إلا بضد أو ما يجري مجرى الضد فيجب أنْ لا ينقضي القديم أصلا لأنّه لا ضد له ولا ما يجري مجرى الضد" (عبد الجبار الهمذاني ، شرح الاصول الخمسة: ٦٤).

وأما الدعوى الثالثة ، وهي الكلام في أنّ الأجسام لا يجوز خلوّها من الأكوان، ويعتبر البرهان على هذه الدعوى هو البرهان ذاته على الدعوى الأولى فهو قسمة مشتركة بين القضيتين في عدم جواز خلق الأجسام من الأكوان الأربعة، وليس كما قرر أصحاب الهيولي(لفظ يوناني بمعنى: الأصل، والمادة، وفي الاصطلاح: هي جوهر في الجسم قابل لما يعرض لذلك الجسم من الاتصال والانفصال محل للصورتين: الجسمية، والنوعية.

(الجرجاني،(ت: ٨١٦هـ)، التعريفات: ٢٥٧) من أنّ الأعيان قديمة، والتراكيب محدثة، وعبروا عنها بعبارات هائلة "حسب تعبير القاضي " نحو الاستقص والبسيط والطينة والعنصر والهيولي إلى غير ذلك " (عبد الستار الراوي، العقل والحرية دراسة في فكر القاضي عبد الجبار المعتزلي: ٢٩٤) .والدليل على حاجة الأجسام إلى الأعراض كما يقول القاضي: " إنّ الجسم لو جاز خلوه عن هذه المعاني لجاز خلوه عنها الآن بأنْ يبقى على ما كان عليه من الخلو احترازا عن اللون، فإنّه وإنْ صحّ خلوّ الجسم منه لم يصح أنْ يخلو منه بعد وجوده فيه "وثمة دليل ثانٍ يضيفه القاضي إلى الدليل السابق ، وهو : " أنّ كلّ جسمين إما أنْ يكون بينهما بون ومسافة أو لا يكون، فإنْ كان بينهما بون ومسافة كانا مفترقين ، وإن لم يكن كانا مجتمعين، فقد صحّ أنّ الجسمَ لم ينفكّ من هذه المعاني" (عبد الجبار الهمذاني، شرح الاصول الخمسة: ٦٨، وعبد الجبار الهمذاني، المحيط بالتكليف: ٤٦-٥٠).وأما الدعوى الرابعة وهي الكلام في أنّ الجسمَ إذا لم ينفك عن الحوادث وجب أن يكون محدَثاً مثلها ، وهذه الدعوى تواجه شبه الاتجاهات المادية بكل مستوياتها ، والقاضي يجعل الخلاف فيها مع الملحدة وابن الراوندي(أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق ،ت: ٢٤٥هـ) (عبد الجبار الهمذاني، شرح الاصول الخمسة: ٦٩).والدليل على صحة هذه الدعوى : " هو أنّ الجسم إذا لم يخلُ من هذه الحوادث ولم يتقدمها، وجب أنْ يكون حظه في الوجود كحظها، وحظ هذه المعاني في الوجود أنْ تكون حادثة وكائنة بعد أنْ لم تكن، فوجب في الجسم أنْ يكون محدثاً أيضاً وكائنا بعد أنْ لم يكن، كالتوأمين إذا ولدا معاً وكان لأحدهما عشر سنين فإنّه يجب أنْ يكون للآخر أيضاً عشر سنين" (عبد الجبار الهمذاني، شرح الاصول الخمسة: ٦٩)وقد أورد القاضي شُبَه القائلين بقدم العالم وردّ عليها، والجدير بالذكر أنّ أغلب المعتزلة بل والمتكلمين قد اعتمدوا في إثباتهم لحدوث العالم على هذه المقدمات أو الدعاوى التي تمثل في جوهرها نظرية الجوهر الفرد التي ينسب السبق فيها إلى العلاف كما سبق بيان ذلك، وإنما وقع الاختلاف في الألفاظ والعبارات والأساليب وإن كان المضمون واحداً(عبد الجبار الهمذاني، شرح الاصول الخمسة: ٧٠) ولعل أبرز خصائص نظرية القاضي في إثبات صدق الدعاوى الأربع على الوجود الإلهي وخلق العالم ، هو تماسك نسقها العقلي وتسلسلها المنطقي الرصين ، فإذا أردنا أن نجمع بين أصل وفرع بعلة من العلل في حكم من الأحكام ، فلا بد من أن يكون الأصل والفرع والحكم كله معلوما لنا ، ليمكننا رد الأصل إلى الفرع ، وذلك الحكم إلى تلك العلة " (عبد الستار الراوي، العقل والحرية دراسة في فكر القاضي عبد الجبار المعتزلي: ص/٢٩٥)ويشير بعض الباحثين إلى أنّه يبدو من سائر مؤلفات القاضي عبد الجبار أنّه لا يشير إلى فلاسفة الإسلام إطلاقاً، إلا بعبارات غامضة لا يمكن تحديد انطباقها على فيلسوف بالذات، اللهم إلا محمد بن زكريا الرازي(ت: ٣١١هـ) ويستنتج الباحثون من ذلك أنّ القاضي كان قليل البضاعة جدا من الفلسفة ، فحتى حجج الكندي(يعقوب بن إسحاق، ت:٢٦٠هـ) في بداية العالم وعدم لا نهائيته لا يظهر لها أي أثر لديه، مع أنّها كانت تفيده فيما ذهب إليه، كل هذا بالرغم من أنه عاش في فترة زاخرة جدا بالأفكار الفلسفية في العالم الإسلامي(الأشعري، مذاهب الاسلاميين: ٤٠٦/١)وفي نهاية هذا المبحث لا بد من الوقوف على أمر في غاية الأهمية وهو نسبة القول بقدم العالم إلى المعتزلة انطلاقا من قولهم بشيئية المعدوم، حيث نجد كثيراً من المصادر الكلامية غير الاعتزالية، تجعل فكرة المعدوم معنى ضمنياً بالقول بأنّ العالم إنما وجد ليس من (لا شيء) بل من مادة أولى أو شيء ما هو " بالقوة " وهو مستقل عن فعل أي فاعل ولذلك فهو قديم أزلي مع الله تعالى فيقول الماتريدي عن فكرة المعتزلة عن المعدوم : " قالت المعتزلة المعدوم أشياء وشيئية الأشياء ليست بالله ، وبالله إخراجها من العدم إلى الوجود، قال أبو منصور(الماتريدي، ت:٣٣٣هـ): "فعليهم في ذلك تحقيق الأشياء في الأزل، لكنها معدومة ثم وجدت من بعد، وفي تقديمها نفي التوحيد؛ لما كانت الأشياء بعد معدومة ، فاختلفا في الخروج والظهور، وإلا فهي في القدم أشياء معدومة فصيروا مع الله أغياراً في الأزل وذلك نقض للتوحيد، وفيما قالوا قدم العالم؛ لأنه الأشياء الله والمعدوم أشياء سواه لم يزل، وفي ذلك مخالفة جميع الموحدين في إنشاء الله تعالى الأشياء من لا شيء، وعلى قولهم إنما هو إنشاء بمعنى الإيجاد ، وإلا فهي أشياء قبل الإنشاء والله الموفق" (الماتريدي، كتاب التوحيد: ٦٤-٦٥).ثم يقارن الماتريدي بين هذا القول وقول من يقول بقدم طينة العالم أو المادة الأولى "الهيولى" فيقول : " وفيما قالوا أيضاً إيجاب موافقة الدهرية في قولهم : طينة العالم قديمة، وكذلك قول أصحاب الهيولى : إن حدثت الأعراض فظهر بها العالم ... وأيضاً من مضاهاتهم في هذا قول الثنوية : إن الأشياء كانت معدومة ثم وجدت من غير أنْ كانت به ، ثم إيجادها غير خروجها من العدم " (الماتريدي، كتاب التوحيد: ٦٤-٦٥).

المبحث الثاني العالم بين القدم والحدوث عند الأشاعرة

تقدمت الإشارة إلى أن جميع المتكلمين قد اهتموا بهذه المسألة اهتماما كبيرا ، وجعلوا إثبات حدوث العالم أصلاً عظيماً من أصول الدين الإسلامي، وعليه تنبني كثير من العقائد الإسلاميةولكننا نلحظ عند الأشاعرة اهتماماً واضحاً بهذه المسألة، يمتازون به عن غيرهم اعتبر الأشاعرة البحث في مشكلة قدم العالم أو حدوثه أو ما يمكن أن يسمى بمشكلة الخلق من أهم المسائل الرئيسة، والموضوعات ذات الاهتمام الخاص في علم الكلام ، وقد كرس الأشاعرة أكبر جهودهم الفكرية للقضاء على فكرة الأزلية ؛ لما رأوا أنها تتعارض – من جانب – مع الدين الذي يرون أنّه يقول بفكرة

الخلق ، أي الإيجاد من العدم ، – ومن جانب آخر – مع المنطق أو العقل، الذي لا يقبل التساوي بين الخالق والمخلوق، أو الصانع والمصنوع، في القدم أو في أي شيء .وهناك الكثير من العلماء والمفكرين ينسب إلى الأشاعرة التعصب في المسألة ويعيب عليهم منهجهم المتشدد في نفي القدم، لشدة حملهم على الفلاسفة وغيرهم ممن يرى القول بقدم العالم ، يقول ابن رشد : " حتى حدثت فرق ضالة وأصناف مختلفة كل واحدٍ منهم يرى أنّه على الشريعة الأولى، وأنّ من خالفه إما مبتدع وإما كافر مستباح الدم والمال، وهذا كله عدول عن مقصد الشارع وسببه ما عرض لهم من الضلال عن فهم مقصد الشريعة: وأشهر هذه الطوائف في زماننا هذا أربع . الطائفة التي تسمى الأشعرية ..." (ابن رشد، الكشف عن مناهج الادلة في عقائد الملة: ٣٠) ونكتفي بهذا القدر نقلا عن ابن رشد؛ لأن الذي يعنينا في سياقنا هذا ، الحديث عن الأشاعرة الذين كان لهم دور كبير في إرساء القواعد الهامة لهذه المسألة، فمن جهة نجد لهم الفضل في وضع " نظرية الجوهر الفرد " في صورتها الكاملة، ومن جهة أخرى يعتبر الأشاعرة وخصوصاً الإمام الغزالي أكثر من أسهم في هدم أركان الفلسفة، وخصوصاً في أخطر مسألة قال بها الفلاسفة المسلمون ، وهي قدم العالم.ومن أهم ما امتاز به الأشاعرة أيضاً في هذا الباب، أنهم جعلوا هذه المسألة من أهم قضايا أصول الدين، ورأى كثير منهم أنّ العلم بحدوث العالم ضروري وقطعي، وأنْ من لم يقر به مخالف لما ورد به الكتاب العزيز، بل ومسلمات العقل –عند البعض ومن هنا وجدنا عدداً من الأشاعرة، يكاد ينقل إجماع المسلمين وأهل الملل على القول بحدوث العالم، فمن ذلك مثلاً قول الشهرستاني: " مذهب أهل الحق من أهل الملل كلها، أن العالم محدث ومخلوق، أحدثه الباري تعالى وأبدعه، وكان الله تعالى ولم يكن معه شيء ووافقتهم على ذلك جماعة من أساطين الحكمة وقدماء الفلاسفة مثل طاليس وأنكساغوراس وأنكسيمانس ومن تابعهم من أهل ملطية، ومثل فيثاغورس وأنبادوقليس وسقراط وأفلاطون من أثينية ويونان وجماعة من الشعراء والنساك، ولهم تفصيل مذهب في كيفية الإبداع واختلاف رأي في المبادئ الأول " (الشهرستاني، نهاية الاقدام في علم الكلام: ٥) ومن ذلك أيضاً قول الآمدي: " وذهب أهل الحق من الإسلاميين وغيرهم من أهل الشرائع الماضين وجماعة من الحكماء المتقدمين، إلى أنّ كلّ موجود سوى الواجب بذاته فموجود بعد العدم، وكائن بعد أنْ لم يكن، وأنّ الحكم له بالمعيّة مع الواجب الأبدية واللازم السرمدية مما لا سبيل إليه، ولا معول لأرباب العقول عليه، بل الباري تعالى كائن ولا كائن، ومتقدم بالوجود ولا موجود، وأنّ ما أبدعه لم يكن معه، بل هو المنفرد بالأبدية، المتوحد بالسرمدية، خالق الخلق بعد العدم، ومعيدهم بعد الرمم، إنّ الله على كل شيء قدير " (الآمدي، غاية المرام في علم الكلام: ٢١٦)بالإضافة إلى أننا وجدنا عدداً كبيراً من الأشاعرة، يجعلون من خصوصيات أهل السنة وأهم ما يميزهم عن غيرهم قولهم بحدوث العالم ؛ فها هو الإمام الباقلاني(محمد بن الطيب، ت: ٣٢٨–٤٠٢هـ) يجعل العلم بأنّ العالم حادث من الواجبات التي يجب على المكلف اعتقادها والعلم بها(الباقلاني، الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به: ٣٠)ونجد مثل ذلك عند الإمام عبد القاهر البغدادي(ت:٤٢٩هـ) حيث يعد ثاني الأركان والأصول التي اجتمع عليها أهل السنة و الجماعة : " العلم بحدوث العالم في أقسامه ، من أعراضه وأجسامه" (البغدادي، الفرق بين الفرق : ٢٥٢–٢٤٨)وكذلك نجد الإمام أبا المظفر الإسفراييني يذكر اعتقادات أهل السنة والجماعة ويجعل أول اعتقاداتهم: " أنْ تعلم أنّ العالم بجميع أركانه وأجسامه، وما يشتمل عليه من أنواع النبات والحيوانات، وجميع الأفعال والأقوال والاعتقادات، كلها مخلوق كائن عن أول، حادث بعد أن لم يكن شيئاً ولا عيناً ولا ذاتاً ولا جوهرا ولا عرضاً " (أبو المظفر الاسفراييني، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين : ١٣٩). وقد اعتمد الأشاعرة في إقامة أدلتهم على الحدوث على نظرية الجوهر الفرد، التي قال بها المعتزلة ثم وضعها في صورتها الكاملة الأشاعرة، ولا سيما أبو الحسن الأشعري، وتلميذه الباقلاني، فقد قال أبو الحسن الأشعري بنظرية الجوهر الفرد أو الجزء الذي لا يتجزأ، وهي عند الأشاعرة خاصة، كانت بمثابة الأساس الذي هدموا به فكرة الإمكان عند المشائين، والمادة القديمة الأرسطية(محمد جلال شرف، الله والعالم والانسان في الفكر الاسلامي: ١٨٧، وجيه أحمد عبد الله، الوجود والعدم بين المعتزلة والاشاعرة: ٤١)ولا شك أنّ الإمام الأشعري كان يريد أنْ يؤكد شمول الإرادة وشمول العلم، وشمول القدرة الإلهية للموجودات، ولا يتحقق هذا إلا إذا كانت الموجودات متناهية ، فيشملها العلم المحيط والقدرة المحيطة والإرادة المحيطة " وهذا هو السبب الأساسي الذي جعل الأشعري ومن بعده الأشاعرة؛ يعتنقون مذهب الجزء الذي لا يتجزأ، بجانب أنهم حاولوا معارضة فكرة أرسطو عن المحرك الأول الذي يحرك ولا يتحرك، والمادة القديمة المتحركة، وقد وضعوا في هذا المذهب الذري أساساً دينياً هو أن الله أزلي قديم " (سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام: ١١١–١١٢، وجيه أحمد عبد الله، الوجود والعدم بين المعزلة والاشاعرة: ٤١)وفي أصول أهل السنة والجماعة يذكر الأشعري دليلا على حدوث العالم فيقول : " ونبههم على حدثهم بما فيهم من اختلاف الصور والهيآت وغير ذلك من اختلاف اللغات، وكشف لهم عن طريق معرفة الفاعل لهم بما فيهم وفي غيرهم بما يقتضي وجوده، ويدل على إرادته وتدبيره، حيث قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ ٢١﴾ (الذاريات: ١٨)فنبههم (ﷻ) بتقلبهم في سائر الهيآت التي كانوا عليها على ذلك ، وشرح بقوله (ﷻ):

بقوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٤﴾ ﴾(المؤمنون: ١٢-١٤).

وهذا من أوضح ما يقتضي الدلالة على حدث الإنسان ووجود المحدث له ، من قبل أنّ العلم قد أحاط بأنّ كل متغير لا يكون قديماً ، ... وإذا كان هذا على ما قلنا وجب أنْ يكون ما عليه الأجسام من التغير منتهياً إلى هيآت محدثة لم تكن الأجسام قبلها موجودة؛ بل كانت معها محدثة " (الأشعري، أصول أهل السنة والجماعة المسماة برسالة أهل الثغر: ٣٣-٣٤).ثم يبين الأشعري فساد قول الفلاسفة بالطباع وما يدعونه من فعل الأرض والماء والنار والهواء في الأشجار وما يخرج منها من سائر الثمار، بقوله تعالى : قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَفِى ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ ثم قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ (الرعد:٤).أما تلميذ الأشعري، أبو بكر الباقلاني الذي يعدّ النصير الأول لنظرية الجوهر الفرد من بين الأشاعرة، فلا شك أنّه لم يخرج عن اتجاه المتكلمين الذين ذهبوا إلى القول بحدوث العالم، وأن الله سبحانه وتعالى أوجده من العدم، وأنه لا قديم إلا الله تعالى .وقد سلك الباقلاني في الاستدلال على حدوث العالم مسلكين، اتخذ في المسلك الأول طريق أبي الحسن الأشعري، حيث استدل بتغير العالم من حال إلى حال، وانتقاله من صفة إلى صفة، على حدوثه، واتخذ من منهج القرآن الكريم والحديث النبوي دليلا على صحة مسلكه.(محمد رمضان، الباقلاني وآراؤه الكلامية: ٣٥٩).يقول الباقلاني في مسلكه الأول للتدليل على حدوث العالم : " والدليل على حدوثه – أي العالم – : تغيره من حال إلى حال، ومن صفة إلى صفة، وما كان سبيله ووصفه كان محدثاً، وقد بين نبينا (ﷺ) هذا بأحسن بيان يتضمن أنّ جميع الموجودات سوى الله تعالى محدثة مخلوقة، لما قالوا له : « يَا رَسُول الله : جِئْنَاكَ نَسْأَلُكَ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ قَالَ كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ » (صحيح البخاري، ت:٢٥٦هـ، كتاب بدء الخلق: ١٠٦/٤، برقم (٣١٩١) عن عمران بن حصين (ﷺ) فأثبت أنّ كلّ موجود سواه محدث مخلوق، وكذلك الخليل ،إنما استدل على حدوث الموجودات بتغيرها وانتقالها من حالة إلى حالة؛حيث قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا ۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ ﴿٧٦﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧٧﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى هَٰذَآ أَكْبَرُ ۖ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾ ﴾ (الأنعام: ٧٥-٧٩) فعلم أنّ هذه لما تغيرت وانتقلت من حال إلى حال دلّت على أنّها محدثة مفطورة مخلوقة، وأنّ لها خالقا، فقال عند ذلك : قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾ ﴾ (الباقلاني، الإنصاف: ٣٠ وأما المسلك الثاني الذي يعتمد عليه الباقلاني في إثبات حدوث العالم، فقد رجع فيه إلى منهجه الكلامي حيث استدل كبقية المتكلمين، بحدوث الجواهر والأعراض على حدوث العالم، فقد قسم المحدثات إلى جسم مؤلف، وجوهر منفرد، وعرض يقوم بالأجسام والجواهر، وهو يعرف الجسم بأنّه هو المؤلف، فمفهوم الجسم يفيد التأليف والاجتماع، أما الدليل على إثبات حدوث الأعراض، فهو بطلان الحركة عند مجيء السكون؛ لأنها لو لم تبطل عند مجيء السكون لكانا موجودَين في الجسم معاً، ولوجب لذلك أنْ يكون متحركاً ساكنا معاً، وذلك مما يعلم فساده ضرورة(الباقلاني، تمهيد الاوائل وتلخيص الدلائل: ٤٠٢).والدليل على حدوث الأجسام أنّها لم تسبق الحوادث ولم توجد بعدها ؛ وما لم يسبق المحدث محدث كهو؛ إذ كان لا يخلو أنْ يكون موجوداً معه أو بعده، وكلا الأمرين يوجب حدوثه، والدليل على أنّ الجسم لا يجوز أنْ يسبق الحوادث أنّا نعلم باضطرار أنّه متى كان موجوداً فلا يخلو أنْ يكون متماس الأبعاض مجتمعاً، أو متبايناً مفترقا ؛ لأنه ليس بين أنْ تكون أجزاؤه متماسّة أو متباينة منزلة ثالثة؛ إذ كان لا بدّ أنْ يكون إنّما وجد مع وجودها أو بعدها، فأي الأمرين ثبت وجب به القضاء على حدوث الأجسام(الباقلاني، تمهيد الاوائل وتلخيص الدلائل: ١٩)أما الدليل على إثبات الجوهر الفرد فهو أنه لو كان انقسام الجسم لا نهاية له ، لكان لا نهاية لما في الفيل والنملة من أجزاء ، فلم يكن أحدهما أكبر من الآخر وهو خلاف ما يشاهد ، وهو دليل معروف من قبل ، ولكنه صار الدليل المشهور عند الأشاعرةوقد تأثر الجويني(عبد الملك بن عبد الله، ت: ٤٧٨هـ) بكل ما قاله الباقلاني حيث إننا نجد الإمام الجويني، ينقل لنا اتفاق الإسلاميين على أنّ الأجسام تتناهى في تجزئها حتى تصير أفراداً، وكل جزء لا يتجزأ فليس له طرف واحد وجزء شائع لا يتميز، وإلى ذلك صار المتعمقون في الهندسة، وعبروا عن الجزء بالنقطة، وقطعوا بأن النقطة لا تنقسم. (الجويني، الشامل في أصول الدين: ٣٦)ثم يرد الجويني على قول الفلاسفة : إنّ الأجرام لا تتناهى في تجزئها، بمثال مشاهد فيقول : " إذا نظر الناظر إلى جسم بسيط وعلم أحد طرفيه، ثم صور نملة تفتتح الدبيب من أحد طرفي الجسم، ولا

تزال كذلك حتى تنتهي إلى الطرف الآخر ، فقد استيقنا أنها قطعت الجسم وخلفت أجزاء البسيط، فلو كانت أجزاؤه غير متناهية ، لما تصور الفراغ من قطعه وتخليفه إذ الانقضاء ينبئ عن الانتهاء، وما استحال عليه وصف الانتهاء ، لم يعقل فيه الانقضاء " (الجويني، الشامل في أصول الدين: ٣٦، والجويني، الارشاد الى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد: ٢١-٢٢).ويرى البعض أن الإمام الجويني أول من أعطى أدلة نظرية على إثبات الجوهر الفرد ، مستنداً إلى أنه لا بد أن يكون للجسم حد وطرف ونهاية ، فالكرة الحقيقية إذا وضعت على سطح حقيقي بسيط فإنها إما أن تماسه بجزء منها لا ينقسم فيكون هذا هو الجوهر الفرد ، وإما أن تماسه بجزء منها ينقسم فلا تكون كرة ، بل سطحاً بسيطاً ، وهو خلاف الفرض(محمد جلال شرف، الله والعالم والانسان في الفكر الاسلامي: ١٨٨).إلا أننا نجد الإمام الجويني في منهجه يختلف عن سابقيه في تنويعه للدلائل التي يذكرها على حدوث العالم ، واتصاف هذه الأدلة نفسها بالعمق والدقة ، من ذلك مثلا أنّه بعد بيانه لمعنى العالم وتكونه من أجسام وأعراض – يقول : " فيتضح بأدنى نظر ، استمرار مقتضى الجواز على جميعها – أي؛ الجواهر والأعراض – وما ثبت جوازه استحال الحكم بوجوبه ، ولا ينساغ في عقل موفق اعتقاد قديم عن وفاق، وهو مجوز غير ممتنع تقديره على خلاف ما هو عليه ، فإذا لزم العالم حكم الجواز استحال القضاء بقدمه، وتقرر أنه : مفتقر إلى مقتض اقتضاه على ما هو عليه ، وإنما يستغني عن المؤثر ما قضى العقل بوجوبه، فيستقل بوجوبه ولزومه عن مقتض يقتضيه، فأما ما ثبت جوازه وتعارضت فيه جهات الإمكان ، فمن المحال ثبوته اتفاقاً على جهة منها ، من غير مقتض " (الجويني، العقيدة النظامية في الاركان الاسلامية:١٦).ومن الدقائق التي نقف عليها له أيضاً ، قوله في استحالة حوادث لا أول لها: " والدليل على استحالة حوادث لا أول لها : أن حقيقة الحادث : ما له أول، وإذن كان حقيقة كل حادث أن يكون له أول ، فبان كثرة الحوادث لا تخرج عن حقيقتها ، فيكون للكل أول" (الجويني، لمع الادلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة :٨٠).

الخاتمة:

كان موضوع بحثنا يدور حول (الحدوث والقدم بين المعتزلة والأشاعرة)، وقد تبيّن لنا من خلال البحث ما يأتي:

١- يتفق فلاسفة الاسلام مع المتكلمين في أنّ العالم حادث بالذات، بمعنى أنّ الله تعالى أوجده، فلم يستمدّ العالم وجوده من ذاته ، فهم متفقون على أن للعالم موجِدا.

٢- اختلف العلماء بشكل عام حول كيفية إيجاد الله تعالى للعالم، ففلاسفة الإسلام يقرّون أنّ العالم قديم بالزمان، حادث بالذات حدوث إبداع في غير زمان لكنه يستمدّ وجوده من الله تعالى فلا يتصوّر وجود الذات الالهية بدون وجود مفعولها.

٣- ذهب بعض المتكلمين من فلاسفة الاسلام –ومنهم الكندي– الى أن العالم حادث بعد أن لم يكن، أوجده الله من العدم.

٤- هناك اختلاف في آراء بعض متكلمي المعتزلة والأشاعرة حول الحدوث والقدم، فينسب البعض الى ابن رشد القول بالحدوث وآخرون ينسبون إليه القول بالقدم، ونفس الأمر بالنسبة للرازي.

٥- الذي يبدو لنا من خلال مقارنة النصوص يجدها تقدم لنا نظرية متكاملة تثبت لنا حدوث العالم من العدم، وأنه مخلوق لله تعالى بعد أن لم

المصادر والمراجع:

١- الارشاد الى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ، – أبي المعالي عبد الملك بن عبدالله (ت:٤٧٨هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م .

٢-أصول أهل السنة والجماعة المسماة برسالة أهل الثغر، للأشعري – أبي الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق(ت: ٣٢٤هـ)، تحقيق: محمد السيد الجليند، المكتبة الازهرية، القاهرة .

٣-الأعلام، للزركلي – أبي الغيث خير الدين بن محمود بن محمد بن علي (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٤-الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، للباقلاني– محمد بن الطيب بن محمد(ت: ٤٠٢هـ)، الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٣م.

٥-الله والعالم والانسان في الفكر الاسلامي، محمد جلال شرف، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية .

٦-الباقلاني وآراؤه الكلامية، محمد رمضان، مطبعة الأمة، بغداد، ط١، ١٩٨٦م.

٧-بين الكلام والفلسفة عند الخوارج والمعتزلة، أحمد علي زهرة، نينوى للدراسات والنشر، دمشق، ط١، ٢٠٠٤م.

٨-تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام، محمد علي أبو ريان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

٩-التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، للاسفراييني– (ت: ٤٧١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م.

١٠- التعريفات، للجرجاني– أبي الحسن على بن السَّيِّد مُحَمَّد بن على (ت: ٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١١- تمهيد الاوائل وتلخيص الدلائل في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعزلة، للباقلاني- محمد بن الطيب بن محمد(ت: ٤٠٢هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.

١٢- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله (- صلى الله عليه وسلم -) وسننه وأيامه (صحيح البخاري) - محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت:٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت (الطبعة السلطانية)، ط١، ١٤٢٢هـ /٢٠٠٢م.

١٣- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، للقرشي- أبي محمد عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، محيي الدين الحنفي (ت: ٧٧٥هـ) مير محمد كتب خانه، كراتشي.

١٤- سير أعلام النبلاء، للذهبي- أبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد (ت: ٧٤٨هـ) تحقيق: شعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .

١٥- الشامل في أصول الدين، للجويني- أبي المعالي عبد الملك بن عبدالله (ت:٤٧٨هـ)، تحقيق: علي سامي النشار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

١٦- شرح الاصول الخمسة، القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

١٧- شرح المصطلحات الكلامية، مجمع البحوث الاسلامية، مؤسسة الطبع والنشر ، الاستانة، ط١، ١٤١٥هـ.

١٨- طبقات الأطباء والحكماء، لابن جلجل- أبي داود سليمان بن حسان، تحقيق: فؤاد السيد، المعهد العلمي الفرنسي، القاهرة، ١٩٥٥م.

١٩- طبقات الشافعية، للسبكي- أبي نصر تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ) تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، الجيزة، ط٢، ١٤١٣هـ /١٩٩٣م.

٢٠- الفرق بين الفرق، للبغدادي- عبد القاهر بن طاهر بن محمد (ت: ٤٢٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

٢١- العقل والحرية دراسة في فكر القاضي عبد الجبار المعتزلي، عبد الستار الراوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

٢٢- العقيدة النظامية في الاركان الاسلامية، للجويني- أبي المعالي عبد الملك بن عبدالله (ت:٤٧٨هـ)، تحقيق: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الازهرية، القاهرة، ط١، ١٩٧٨م.

٢٣- غاية المرام في علم الكلام، للآمدي- علي بن محمد بن سالم التغلبي(ت: ٦٣١هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٤- الْفَوَائِد البهية، للكنوي- مُحَمَّد بن عبد الحى بن المولوي (ت: ١٣٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت.

٢٥- كتاب التوحيد، لأبي منصور الماتريدي- محمد بن محمد بن محمود (ت:٣٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م .

٢٦- لمع الادلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، للجويني- أبي المعالي عبد الملك بن عبدالله (ت:٤٧٨هـ)، تحقيق: فوقية حسين، المؤسسة المصرية العامة للنشر، القاهرة، ط١، ١٩٦٥م.

٢٧- كتاب المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين، للآمدي- سيف الدين علي بن محمد بن سالم التغلبي(ت:٤٦٧هـ)، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٩٩٣م.

٢٨- الكشف عن مناهج الادلة في عقائد الملة، لابن رشد- أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (ت: ٥٩٥هـ)، مكتبة محمود علي صبيح، القاهرة.

٢٩- المحيط بالتكليف، القاضي عبد الجبار الهمذاني، تحقيق: عمر السيد عزمي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.

٣٠- مذاهب الاسلاميين، عبد الرحمن بدوي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.

٣١- المعتبر من الحكمة الإلهية، للبغدادي- أبي البركات هبة الله بن ملكا، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.

٣٢- معجم المؤلفين، للأستاذ عمر رضا كحالة (ت:١٤٠٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧٧ هـ /١٩٥٧م.

٣٣- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، للأشعري- أبي الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق (ت: ٣٢٤هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة، القاهرة، ط١، ١٩٥٠م.

٣٤- منهاج السنة النبوية، لابن تيمية- أبي العباس أحمد بن عبد الحليم (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، مكتبة دار العروبة، الكويت.

٣٥- نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام، علي سامي النشار، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٥م.

٣٦- نهاية الإقدام في علم الكلام، للشهرستاني – أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني (ت: ٥٤٨هـ) تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ،١٤٢٥ هـ/٢٠٠٥م.

٣٧- الوافي بالوفيات، للصفدي–صلاح الدين خليل بن أيبك (ت: ٧٦٤هـ) تحقيق أحمد الأرناؤوط، نشر دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠ هـ/٢٠٠٠م.

٣٨- الوجود والعدم بين المعتزلة والأشاعرة، وجيه أحمد عبد الله ، دار الوفاء ، الإسكندرية.

٣٩- وفيات الأعيان، لابن خلكان– أبي العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان (ت: ٦٨١هـ)، دار الثقافة، بيروت.

1- Guidance to Conclusive Evidence in the Fundamentals of Belief, by Al-Juwayni - Abi Al-Maali Abdul-Malik bin Abdullah (d.: 478 AH), Al-Khanji Library, Cairo, 1st edition, 2002 AD.

2 - The Origins of Ahl al-Sunnah wal-Jama'ah called Bisrat Ahl al-Thaghr, by al-Ash'ari - Abi al-Hasan Ali bin Ismael bin Ishaq (T.: 324 AH), investigation: Muhammad al-Sayyid al-Julaind, Al-Azhar Library, Cairo.

3- Al-Alam, by Al-Zarkali - Abi Al-Ghaith Khair Al-Din Bin Mahmoud Bin Muhammad Bin Ali Bin Fares (T.

4- Fairness in what must be believed and it is not permissible to be ignorant of it, by Al-Baqalani - Muhammad bin Al-Tayyib bin Muhammad (d.: 402 AH), investigation: Muhammad Zahid Al-Kawthari, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd edition, 1993 AD.

5- God, the World, and Man in Islamic Thought, Muhammad Jalal Sharaf, University Knowledge House, Alexandria.

6- Al-Baqalani and his theological opinions, Muhammad Ramadan, Al-Ummah Press, Baghdad, 1st edition, 1986 AD.

7- Between Kalam and Philosophy among the Kharijites and the Mu'tazila, Ahmed Ali Zahra, Nineveh for Studies and Publishing, Damascus, 1st edition, 2004 AD.

8- The History of Philosophical Thought in Islam, Muhammad Ali Abu Rayan, University Knowledge House, Alexandria.

9 - Insight into religion and distinguishing the surviving sect from the doomed sect, by Al-Isfarayini - Abu Al-Muzaffar Shahfur bin Taher bin Muhammad (T: 471 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut, 2nd edition, 1988 AD.

10- Definitions, by Al-Jurjani - Abi Al-Hassan Ali bin Al-Sayed Muhammad bin Ali (d.: 816 AH), investigation: Ibrahim Al-Abyari, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 1st edition, 1405 AH / 1985 AD.

11- Preface to the first and summarizing the evidence in responding to the invalid atheist, the Rafidah, the Kharijites, and the isolated, by Al-Baqalani - Muhammad bin Al-Tayyib bin Muhammad (T: 402 AH), investigation: Ahmed Farid Al-Mazidi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut, 1st edition, 2005 AD.

12- Al-Jami' al-Musnad al-Sahih al-Bukhari, Abu Abdullah (T.: 256 AH), investigation: Muhammad Zuhair bin Nasser al-Nasser Dar Touq Al-Najat, Beirut (The Royal Edition), 1st edition, 1422 AH / 2002 AD.

13- The Golden Jewels in Tabaqat al-Hanafiyyah, by al-Qurashi - Abi Muhammad Abd al-Qadir bin Muhammad bin Nasrallah al-Qurashi, Muhyi al-Din al-Hanafi (T.: 775 AH) Mir Muhammad Books Khana, Karachi.

14- Biography of the Flags of the Nobles, by Al-Dhahabi - Abi Abdullah Shams Al-Din Muhammad Bin Ahmed (d.: 748 AH), investigation: Shuaib Al-Arnaout, published by Al-Risala Foundation, Beirut, 9th Edition, 1413 AH / 1993 AD.

15- Al-Shamel fi Usul Al-Din, by Al-Juwayni - Abi Al-Maali Abdul-Malik bin Abdullah (d.: 478 AH), investigation: Ali Sami Al-Nashar, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1999 AD.

16- Explanation of the Five Principles, Judge Abdul-Jabbar bin Ahmed Al-Hamdhani, Dar Ihya Al-Turath, Beirut, 1st edition, 2001 AD.

17 - Explanation of Speech Terms, Islamic Research Academy, Printing and Publishing Institution, Astana, 1st edition, 1415 AH.

18- The Layers of Doctors and the Wise, by Ibn Jaljal - Abu Dawud Suleiman bin Hassan, investigation: Fouad Al-Sayed, French Scientific Institute, Cairo, 1955 AD.

19 - Tabaqat al-Shafi'i, al-Sabki - Abi Nasr Taj al-Din Abd al-Wahhab bin Taqi al-Din al-Subki (T.: 771 AH) investigation: Dr. Mahmoud Mohammed Al-Tanahi d. Abd al-Fattah Muhammad al-Hilu, Dar Hajar, Giza, 2nd edition, 1413 AH / 1993 AD.

20- The Difference Between the Differences, by Al-Baghdadi - Abdul Qaher bin Taher bin Muhammad (d.: 429 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut, 1st edition, 1985 AD.

21- Reason and Freedom, A Study in the Thought of Judge Abd al-Jabbar al-Mu'tazili, Abd al-Sattar al-Rawi, The Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut, 1st edition, 1980 AD.
22 - The Systematic Creed in the Islamic Pillars, by Al-Juwayni - Abi Al-Maali Abdul-Malik bin Abdullah (T: 478 AH), investigation: Ahmed Hegazy Al-Saqa, Al-Azhar Colleges Library, Cairo, 1st edition, 1978 AD.
23- Ghayat al-Maram in the Science of Theology, by Al-Amdi - Ali bin Muhammad bin Salem Al-Taghlibi (d.: 631 AH), investigation: Ahmed Farid Al-Mazeidi, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut.
24- Al-Fawa'id Al-Bahiya, Al-Kanawi - Muhammad bin Abdul-Hay bin Al-Mawlawi (T.: 1304 AH), Dar Al-Maarifa, Beirut.
25- The Book of Monotheism, by Abi Mansour Al-Matridi - Muhammad bin Muhammad bin Mahmoud (d.: 333 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut, 1st edition, 2006 AD.
26 - The Light of Evidence in the Principles of the Beliefs of Ahl al-Sunnah wal Jama`ah, by al-Juwayni - Abi al-Ma'ali Abd al-Malik bin Abdullah (T: 478 AH), investigation: Fawqiyya Hussain, the Egyptian General Organization for Publication, Cairo, 1st edition, 1965 AD.
27- The book Al-Mubin in explaining the expressions of the wise and the theologians, by Al-Amdi - Saif Al-Din Ali bin Muhammad bin Salem Al-Taghlibi (T: 467 AH), Wahba Library, Cairo, 1st edition, 1993 AD.
28 - Disclosure of Methods of Evidence in the Beliefs of the Millah, by Ibn Rushd - Abi Al-Walid Muhammad bin Ahmed bin Muhammad bin Ahmed bin Rushd Al-Qurtubi, famous for Ibn Rushd Al-Hafid (T: 595 AH), Mahmoud Ali Sobeih Library, Cairo.
29- Al-Muhit al-Tafil, Judge Abd al-Jabbar al-Hamdhani, investigation: Omar al-Sayyid Azmy, The Egyptian House for Authoring and Translation, Cairo.
30- The Doctrines of the Islamists, Abd al-Rahman Badawi, Dar al-Ilm for Millions, Beirut, 3rd edition, 1983 AD.
31- Al-Moatbar of Divine Wisdom, by Al-Baghdadi - Abi Al-Barakat, Hibatullah Bin Malka, The Ottoman Encyclopedia, Hyderabad.
32- The Authors' Dictionary, by Professor Omar Reda Kahaleh (d.: 1408 AH), Arab Heritage Revival House, Beirut, 1377 AH / 1957 AD.
33 - Articles of the Islamists and the Difference of the Worshipers, by Al-Ash'ari - Abi Al-Hassan Ali bin Ismail bin Ishaq (d.: 324 AH), investigation: Muhammad Mohiuddin Abd al-Hamid, Al-Nahda Library, Cairo, 1st edition, 1950 AD.
34 - Minhaj Al-Sunnah Al-Nabawiyyah, by Ibn Taymiyyah - Abi Al-Abbas Ahmed bin Abdul-Halim (d.: 728 AH), investigation: Muhammad Rashad Salem, Dar Al-Orouba Library, Kuwait.
35- The Genesis of Philosophical Thought in Islam, Ali Sami Al-Nashar, Al-Nahda Egyptian Bookshop, Cairo, 1945 AD.
36- The End of Courage in the Science of Theology, by Al-Shahristani - Abi Al-Fath Muhammad bin Abdul Karim bin Abi Bakr Ahmed Al-Shahristani (T.: 548 AH), investigation: Ahmed Farid Al-Mazidi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut, 1st Edition, 1425 AH / 2005 AD.
37- Al-Wafi al-Wafiyyat, by al-Safadi - Salah al-Din Khalil ibn Aybak (d.: 764 AH), investigated by Ahmad al-Arnaout, published by Dar Ihya al-Turath, Beirut, 1420 AH / 2000 AD.
38- Existence and nonexistence between the Mu'tazila and the Ash'aris, Wajih Ahmed Ib